PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahaaly**
DATE:	**18-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**Fantastic profits for pharmaceutical companies…and USD exchange value has no effect on prices**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Staff report**

ارتفاع أسعار الدواء يهدد حياة الفقراء.. «مافيا» تسيطر على «صناعة القرار»..

أرباح خرافية لشركات الدواء.. ولا تأثير لارتفاع الدولار على الأسعار

كتب خالد عبدالراضى:

كشف المهندس محمد السويدي، رئيس لجنة الصناعة بمجلس النواب، مطلع الأسبوع الجاري، عن اتجاه المجلس، ورئاسة الوزراء، لزيادة أسعار الدواء بنسبة ٣٠٪، مبررا ذلك بالأزمة التى تتعرض لها صناعة الدواء في مصر، واختفاء العديد من الأصناف الدوائية المهمة، مؤكدا أن رفع الأسعار سيقلل من استيراد الأدوية ويوفر العملة الصعبة ويشجع الصناعات الدوائية المحلية.

فى الوقت نفسه تثبت الأرقام والأرباح التى تحققها شركات الدواء ومن يصفهم البعض بـ «مافيا استيراد الدواء» فى مصر عكس ذلك الادعاء، وكذلك تثبت تقارير المراكز المختصة أن أسعار الأدوية ارتفعت بالفعل أضعاف أسعارها الأصلية، سواء عن طريق سحب نوعيات بعينها وإخفائها تماماً من السوق وطرح بدائل لها بأسعار مرتفعة، أو عن طريق تحريك أسعارها بصورة مباشرة.

وقال محمود فؤاد، مدير المركز المصري للحق فى الدواء، إن غرفه صناعة الدواء بقيادة احمد العزبي، كلفت من تحركاتها الأسبوع الماضي، وقامت بعقد لقاءات مع رئيس الوزراء و محافظ البنك المركزي ووزير الصحة، وطالبت بضرورة رفع الأسعار، وقدموا قائمة جديدة بحوالي ألف صنف لرفع أسعارها حتى تتم تغطية النقص الواضح وبدء الانتاج، إضافة الى مطالبة الشركات الأجنبية لمجلس الوزراء بتوفير اعتمادات دولارية، حتي تبدأ فى استيراد الأدوية التي توقفت عن استيرادها مثل «فاكتور ٨ و ٩» وكل أدوية مشتقات الدم والتجلط وحقن «التي آر آتش» وحقن الصيغات والهرمونات.

وأكد «فؤاد» بدء تطبيق زيادة فى أسعار ١٢٠٠ صنف دوائي بنسب ٢٠ إلى ٦٠٪ لمجموعات دوائية، وبزيادة ٢٠ إلى ٥٥٪ للأدوية المستوردة المسجلة، إضافة إلى رفع أسعار كل أصناف أدوية السكر والجلطات والصيغات والألبومين والهرمونات وأدوية الترجيع للأطفال وحقن آر آتش وأدوية الكحة و١٢ صنفاً قطرات و ٧ أصناف فوار، مضيفاً أن الأسعار الجديدة سيبدأ العمل بها بداية من الأسبوع المقبل.

فيما كشف بلاغ تقدم به الدكتور هاني سامح، منسق عام حركة «تمرد الصيادلة»، وعدد من المهتمين بصناعة الدواء، لرئاسة الوزراء حمل رقم ٥٥٠٧٢٠، بتاريخ ٥/١٦، عن أرباح شركات الدواء خلال عام ٢٠١٥، والتي بلغت مليارين وسبعمائة مليون جنيه لشركة واحدة، كما كشف البلاغ أن هناك مائة شركة دواء تتراوح أرباحها ما بين مليارين إلى نصف مليار جنيه وأصغرها تتجاوز أرباحها مئات الملايين، مستندين إلى تقارير البورصة وسوق المال وتقرير «إي أم إس» المختص بشركات الدواء، الذي وضح الأرباح الخرافية لسوق الدواء خلال الفترة الحالية.

وأوضح «سامح»، أنه حتى لو تضاعف سعر الدولار عشرات المرات فلا علاقة لذلك بتكلفة إنتاج الدواء، ودلل على ذلك بدواء «بلافيكس» لعلاج الجلطات على سبيل المثال، حيث سعره فى السوق ٢٠٥ جنيهات (لشركة تنتج جماعة ضغط أجنبية تدعى الفارما) رغم أن سعر المادة الخام تسليم مطار القاهرة ٤٩٢ دولارًا للكيلو (سعر قطاعي وليس جملة) ويكفى لإنتاج ٤٧٦ عبوة بمعنى أن تكلفة العبوة ٧ جنيهات.

مضيفاً أن سعره لشركة محلية أخرى وهي (مالتي إيكس) يبلغ ١٤٥ جنيهاً وهذه الشركة لها حظوة لدى الوزارة حيث أنها ملك لرئيسي غرفة صناعة الدواء السابق والحالي، مجدي علبة، وأحمد العزبي، وكلاهما كانا ممثلين فى اللجنة الاستشارية لوزراء الصحة، وفى الوقت نفسه سعرت الوزارة نفس المستحضر لشركات محلية أخرى بمبالغ تراوحت بين أربعة جنيهات ونصف الى عشرة جنيهات.

وأوضح منسق «تمرد الصيادلة»، فى بلاغه أنه رغم السعر البسيط للشركات المحلية لكن مكاسبها أيضًا ضخمة، فعلى سبيل المثال هناك عرض للف المستحضر المشار اليه، للبيع عن طريق إحدى شركات السمسرة بمبلغ مليون ونصف المليون ومذكور أنه مسعر جبريًا بمبلغ ٩ جنيهات وأن تكلفة المادة الخام ثمانون قرشًا والعبوة تكلفتها جنيه، فى حين أنه وفقًا لوزارة الصحة ونقابة الصيادلة فإن كل مثائل الأدوية لها نفس الكفاءة والتأثير وفقًا لدراسات التكافؤ الحيوي الواجب تقديمها لإصدار الترخيص بإنتاج الدواء من وزارة الصحة، وجميع موردي المواد الخام المسموح بهم من وزارة الصحة يشترط حصولهم على شهادات الجودة والتصنيع الجيد ويخضعون لضوابط صارمة.

وطالب مقدمو البلاغ بتنفيذ القانون والتسعير بأقل سعر عالمي، وهو سعر دولة الهند وإعادة تسعير منتجات الشركات والمصانع التي حققت أرباحا تقدر بمئات الملايين ووصلت إلى ٢,٧ مليار جنيه خلال السنة الماضية، وكذلك وضع حد لتلك الشركات وتغلغلها داخل وزارة الصحة ومحاسبة المتواطئين والمقصرين فى وزارة الصحة لتربيحهم تلك الشركات هذه الأرباح الخرافية، نتيجة مخالفة قانون وضوابط التسعير الجبرية للدواء، بدلا من الرضوخ لهم ورفع اسعار الأدوية على حساب المرضى والفقراء. فيما قال الدكتور أحمد أبو دومة، المتحدث الاعلامى باسم نقابة الصيادلة، إن القرار يصب فى مصلحة المريض المصرى الذى عانى فى الفترة الاخيرة من عدم توافر هذه الأدوية منخفضة السعر واضطراره الى شراء بدائلها المستوردة ذات السعر المرتفع. وأضاف، أن القرار يأتى كمحاولة صادقة لإنقاذ صناعة الدواء المصرى، والتى كادت أن تتوقف بسبب الخسائر التى ترتبت على ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية والتى تمثل مايقرب من ٨٠٪ من مدخلات صناعة الدواء، وشدد أبودومة، على أن صيادلة مصر تنتظر من وزارة الصحة والإدارة المركزية لشئون الصيدلة إلزام شركات الأدوية التى زادت سعرها بتنفيذ القرار الوزارى رقم ٤٩٩، والذى ربط زيادة سعر الدواء بزيادة هامش الربح الذى تقدمه الشركات للصيدلى.

وأوضح، أن المجتمع الصيدلى وفى القلب منه نقابة الصيادلة لن يقبلا أى حجة أو تلكؤ فى تنفيذ هذا القرار من جانب الشركات، لافتا إلى ان تنفيذ هذا القرار يأتى بمثابة رفع الظلم الذى تتعرض له مايقرب من ٧٠ الف صيدلية منتشرة فى كل أرجاء مصر وتمثل خط الدفاع الأول عن صحة المريض المصرى.

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

..و«وزير الصحة» يبرر رفع سعر الأدوية!

كتبت شيماء محسن:

برر الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة، قرار الحكومة بزيادة سعر الأدوية بنسبة ٢٠٪ هو حماية المريض المصري من الأسعار المرتفعة جدا، التي تبيع بها الشركات العالمية في السوق المصري. لافتًا إلى أن الزيادة تهدف إلى توفير الأدوية الناقصة بسوق الدواء في مصر، مؤكدًا أنها لن تتم الزيادة إلا من خلال لجنة التسعير في وزارة الصحة. موضحًا، أن الزيادة سيتم تطبيقها على تشغيلات الأدوية التي سيتم إنتاجها في المصانع حديثًا. وإذا كان هناك دواء تمت زيادته بهذه النسبة أو أقل سيتم احتسابها، بحيث تكون النسبة ٢٠٪. مشيرًا أن هناك متابعة صارمة ولن يسمح بأي زيادة عن النسبة المقررة وسيغلق جميع المنشآت التي ستخالف، وأن نسبة الـ٢٠٪ هو الحد الأدنى لإمكانية الزيادة.

شركات الأدوية ترفض قبول مرتجعات الأدوية منتهية الصلاحية

كتب عادل شحتينو:

كشف د. محمود قصد المتحدث الرسمي لنقابة صيادلة المنوفية، أن نقابة المنوفية استضافت اجتماعا طارئا لنقابات صيادلة الدلتا الاثنين بحضور ممثلي النقابة العامة للصيادلة ومجلس نقابة المنوفية، أعربوا فيه عن أستيائهم من سياسات ارتجاع الأدوية منتهية الصلاحية والتي تتعمد فيها شركات الأدوية التعنت مع الصيادلة وترفض استرداد ها مما يعود ببالغ الضرر على اقتصادات الصيدليات، وأكدوا أن ارتجاع الأدوية منتهية الصلاحية قضية أمن قومي، وطالبوا بتدخل وزارة الصحة والجهات المسئولة بالدولة لضمان خلو الصيدليات من الأدوية المنتهية الصلاحية والتي تسبب مخاطر على صحة المريض وتدخل بنسبة كبيرة في عمليات الغش الدوائي، والذي يساهم في أنتشار تلك الظاهره الشركات المنتجة التي ترفض استرداد الأدوية منتهية الصلاحية.

وأضاف د. محمود، قصد أنه تم الاتفاق على تشكيل لجنة إدارة أزمة المرتجعات من جميع نقباء صيادلة الدلتا في انعقاد دائم حتي تتغلب على تلك الأزمة ووضع استراتيجية وسياسة دائمة في ارتجاع الأصناف منتهية الصلاحية، ورفع توصية للنقابة العامة للمطالبة بتدخل سريع لوزارة الصحة لحل الأزمة حفاظًا على صحة المواطن المصري واقتصادات الصيدليات والأمن القومي الدوائي، كما تقرر إعطاء مهلة للشركات الرافضة والمتعنتة لقبول المرتجعات لأجل ينتهي ٢٠١٦/٥/٣١ ومن هذه الشركات الفرعونية وايفا وجلويل نايل، لافتين انه لو لم تغير الشركات سياستها الرافضة فسيتم وضع آليات لمقاطعة تلك الشركات بجميع صيدليات الدلتا.

«نقيب الصيادلة»: قادرون على تصنيع دواء عربي

كتب خالد عبدالراضي:

أكد الدكتور محيي عبيد نقيب الصيادلة، أن التعاون العربي في مجال صناعة الدواء سيساهم في تصنيع واكتشاف دواء نصدره للعالم الأوروبي ونحن قادرون على تصنيع دواء عربي خالص الصنع والاكتشاف، مضيفاً أن مصر ليست أقل من أي دولة في العالم ولدينا قدرة بشرية ٢٥٠ الف صيدلي قادرون على الابتكار والاختراع.

وقال «عبيد» خلال كلمته بالمؤتمر الدولي العربي الأفريقي للدواء، إن المؤتمر يهدف إلى توفير دواء امن وفعال للمريض، مضيفا أن صناعة الدواء في الدول العربية تقتصر على التعبئة فقط، مؤكداً أن التحالف الثلاثي الذي تم التوافق عليه خلال المؤتمر وضم نقابة صيادلة مصر ودول مجلس التعاون الخليجي والمنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية، قادر على تغيير تلك الأوضاع وسيتعاون خلال المرحلة المقبلة لإنجاز الكثير.

وشدد على ضرورة إنشاء هيئة عربية للدواء، تكون مسئولة عن فاعلية الدواء ومأمونيته وعمل سوق عربية مشتركة موحدة، مشيرا إلى أنه منذ تولي منصب النقيب العام للصيادلة منذ عام حرص على الاهتمام بصحة الصيدلي وتم بنجاح علاج الصيادلة من فيروس سي دون قائمة انتظار ونسعى لإطلاق مشروع لعلاج الصيدلانيات المصابات بمرض سرطان الثدي.

وكشف «عبيد» عن انهاء النقابة لمشروع هيئة الدواء المصرية، والتي ستكمل الطريق حتى يتم اقراراه من البرلمان، كما تمت إعادة صياغة قوانين النقابة الذي لم يطرأ عليها أي تعديلات منذ الخمسينيات.

النقيب باع الوهم للصيادلة.. والغموض يكتنف ميزانية النقابة

كتب خالد عبدالراضي:

أعرب أعضاء تيار الإصلاح المهني للصيادلة، عن استيائهم الشديد، من تعمد مجلس نقابة الصيادلة مخالفة القانون وعدم عقد الجمعية العمومية للصيادلة في موعدها القانوني بشهر مارس من كل عام.

وأوضح «التيار» في بيان له، أن المادة رقم ١٥ من قانون إنشاء نقابة الصيادلة نصت على أن تعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها العادي بالقاهرة في شهر مارس من كل عام، وأن مخالفة هذه المادة يعد إضراراً عمدياً بمصالح الجمعية العمومية وتجاوزًا لاختصاصاتها ويعني أن جميع القرارات والنفقات المالية التي تصدر عن المجلس تستوجب البطلان، نظراً لأن الجمعية العمومية لا تقر أو ترفض فقط ميزانية العام السابق وإنما تعين مراقب الحسابات وتعتمد موازنة العام الجديد. وأضاف «التيار» أن المجلس نظراً لفشله في تحقيق أي إنجاز مهني للصيادلة بات متخوفاً من دعوتهم للجمعية العمومية لجنباً للمحاسبة خاصة بعد فشل اتفاقية غسيل السوق من الأدوية منتهية الصلاحية، وبعد أن اتضح للصيادلة أن النقيب الذي روج لهذه الاتفاقية على أنها انجاز تاريخي ودافع عنها باستماته قد باع لهم الوهم. كما أكد أن مجلس النقابة والنقيب فشلا أيضًا في تحقيق أي إنجاز في ملف تطبيق القرار ٤٩٩ الخاص بهامش الربح، أو تخفيض أعداد المقبولين بكليات الصيدلة أو القضاء على ظاهرة الدخلاء، وأن المجلس إلتفت عن القيام بأي دور مهني حقيقي وبات اهتمامه منصباً فقط على الرحلات والمؤتمرات والتي كان آخرها المؤتمر العربي الإفريقي، الذي تسبب في الإساءة لسمعة مصر على المستوى الإقليمي وفي طعن مصداقية النقابة، وأثيرت حوله الكثير من علامات الاستفهام.

العجز عن صرف علاج مرضى فيرس C لمدة ٨ أشهر

كتبت شيماء محسن:

توقعت وزارة الصحة، عن صرف العلاج الجديد لمرضى فيروس C بالمعهد القومي للأورام المتوطنة والكبد، وتأخرت في صرف العلاج بعد استكمال المرضى المستحقين جميع الأوراق المطلوبة لمدة تزيد على ٨ أشهر حتى الآن، مما أدى إلى زيادة أعداد المرضى المنتظرين بشكل كبير لصرف العلاج مما جعلهم يشتكون من تأخر صرف علاجهم.

فقال محمد جمعة، ٢٩ سنة، إنه قام بتقديم الأوراق المطلوبة منذ بداية شهر يناير ٢٠١٦، وبعد استكمال كل الأوراق وعمل التحاليل والفحوصات المطلوبة لم يحصل على العلاج حتى الآن. ووافقته الرأي أم محمود، ٥٥ سنة، في تأخر صرف العلاج، حيث إنها قامت بتقديم أوراقها منذ شهر نوفمبر ٢٠١٥ ولم يتم صرف العلاج لها حتى الآن. وفي هذا السياق قال مصدر مسئول بالمعهد القومي لأمراض الكبد، إن السبب وراء تأخر صرف العلاج للمرضى هو تأخر وصول علاج " الداكلينزا "، والذي من المقرر صرفه مع السوفالدي للمرضى منذ ٦ شهور. وأضاف، أن الوزارة أبلغت المعهد بتوقف صرف العلاج القديم لحين وصول العلاج الجديد والبدء في صرفه، بعكس التصريحات الصحفية التي كانت تؤكد توافر العلاج الجديد بالمعهد وصرفه للمرضى، مبيناً أنه منذ أول يونيو ٢٠١٥ لم يتم صرف أي علاج للمرضى حتى منتصف شهر يناير ٢٠١٦ . وهذا هو السبب وراء تأخر أوراق المرضى بصرف العلاج. وأكد أن تأخير وصول العلاج الجديد وتوقف الصرف أدى إلى زيادة أعداد المرضى بشكل كبير المنتظرين لصرف العلاج مما جعلهم يشتكون من تأخر صرف علاجهم.